

في خلفيات وأصول قانون 23 فيفري 2005

د. حسينة حماميد

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية

جامعة باتنة

ملخص:

صادق البرلمان الفرنسي في 23 فيفري 2005 على قانون الاستعمار، أما الذي أثار الإشكال فهي المادة 04: "البرامج المدرسية تعترف بشكل خاص بالدور الإيجابي للتواجد الفرنسي فيما وراء البحار خاصة في إفريقيا الشمالية". وقد لقي هذا القانون معارضة داخل الأوساط الفرنسية خاصة من قبل الباحثين والمؤرخين الذين قالوا لا لتدريس التاريخ الرسمي. في هذا الإطار تحاول هذه الورقة دراسة مواقف المؤرخين الفرنسيين من جرائم فرنسا المقتربة في الجزائر من 1830 إلى 1962. ومن خلال الكتاب الذي ألفه المؤرخان الفرنسيان كلود ليوزو وجيل منصورون: الاستعمار والتاريخ والقانون، اللذان يعتبران هذا القانون تحديا لحرية المؤرخ لأنه يملئ نظرة جزئية وغير محايدة للتاريخ، تم عرض لمختلف اللوائح التي تطالب بإلغاء هذا القانون. وكشف الكتاب كذلك أصول هذا القانون وحقيقة أنه نتاج لوبي نافذ في الأوساط الفرنسية من الإقدام السوداء مثلا في الجمعيات الخاصة بهم والقرية من اليمين الفرنسي، التي لم تهضم بعد فكرة استقلال الجزائر، وتسعى لمصادرة التاريخ من أجل مصالحها الخاصة.

Abstract

The February 23, 2005, French Law on colonialism was an act passed by the French parliament. The controversial article 04 asked teachers and textbooks to « acknowledge and recognize in particular the positive role of the French presence abroad, especially in North Africa. » The law, particularly the aforementioned paragraph created a public uproar and opposition from researchers and historians who said no to the teaching of an official history. From this point, this paper try to examine French historians attitude's towards French crimes committed in Algeria from 1830 until 1962. Through the book they published « colonialism, Law and History », Claude Liauzu and Gilles Manciron considered this law a challenge to the freedom of the historian because it would fill a partial view and not neutral to history. Hence they demonstrated different petitions demanding the repeal of this law. The book also found out the origine of this law, and the fact that this law is the product of lobbying force in the circles of the French pieds noirs represented by their own associations and close to the French right, which refused the idea of the independence of Algeria and tried to confiscate history for their own ends.

مقدمة

كثر الكلام في الآونة الأخيرة عن جرائم فرنسا الاستعمارية بسبب العودة إلى استعمال التاريخ سياسيا وانتخابيا في فرنسا، وبالضبط حينما صادقت الجمعية الوطنية الفرنسية على قانون 23 فيفري 2005 المجدد للاستعمار. وينص البند الرابع من هذا القانون على ما يلي: برامج البحث الجامعي تعطي لتاريخ الحضور الفرنسي ما وراء البحار خاصة في شمال إفريقيا المكانة التي يستحقها، البرامج المدرسية يعترف فيها بشكل خاص بالدور الإيجابي للحضور الفرنسي ما وراء البحار خاصة شمال إفريقيا وتعطي لتاريخ تضحيات جنود الجيش الفرنسي المشكل من هذه الأقالييم المكانة البارزة التي هي من حقهم... الخ. بهذه الصورة أصبح

التاريخ عبارة عن خطاب رسمي تبنته الدولة الفرنسية، وعلى لسان رئيسها الذي يؤكد على إعادة الاعتبار والاحتفاء بالماضي الاستعماري لفرنسا على العموم، وبالماضي الاستعماري الفرنسي على الخصوص.

إن هذا القانون الممجد للاستعمار لم يكن وليد الصدفة، بل هو نتاج لترايط وتلاحم لوبي يتميز بدقة التنظيم، له جذور ترجع إلى الماضي يتكون من الأقدام السوداء وبقايا جنرالات المنظمة العسكرية السرية الذين غادروا الجزائر سنة 1962 وحرّموا من خيراتهم الشيء الذي جعلهم يحقدون أكثر على الجزائر، بحيث وجدوا ضالّتهم مع الجبهة المعادية للجزائر التي يمثلها اليمين الفرنسي المتطرف.

بمبادرة من كلود ليوز Claude Liauzu أستاذ التاريخ بجامعة باريس السابعة، تشكلت جبهة لرفض هذا القانون تضم أساتذة وباحثين من مختلف التخصصات نشروا عريضة بجريدة لوموند Le Monde يوم 25-03-2005 أبدوا فيها التزامهم بعدم تطبيق البند الرابع، مطالبين بفتح نقاش حول قضايا الاستعمار والمحجرة في البرامج الدراسية، وبإلغاء القانون لأنه يستهين بالتاريخ. ولم يكتف هؤلاء المؤرخون بذلك بل عبروا عن رفضهم ومناهضتهم لقانون 23 فيفري 2005 عن طريق نشر دراسات ومقالات حول جرائم فرنسا الاستعمارية لتنوير الرأي العام الفرنسي والجزائري والدولي؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر صدر سنة 2007 بالطبعة العربية كتاب "الاستعمار والابادة" Coloniser Exterminer لـ أوليفييه لوكور غرانمزيون، Olivier Le Cour Grandmaison وصدر له أيضا كتاب سنة 2009 بالطبعة العربية الجمهورية الإمبراطورية في سياسة الدولة العنصرية La Republique Imperiale. وأشرف المؤرخان كلود ليوزو وجيل منصورون على كتاب الاستعمار والقانون والتاريخ مناهضة قانون 23 فيفري 2005 الممجد للاستعمار La Colonisation, La Loi Et L'Histoire الذي صدر بالطبعة العربية سنة 2007. وصدر لكلود ليوزو أيضا كتاب العنف، التعذيب والاستعمار Violence et Colonisation من أجل الذاكرة الجماعية سنة 2007 بالطبعة العربية. إن الهدف من هذه الدراسات وغيرها هو دفع الرأي العام لكي يلتبس بنفسه ظاهرة الاستمرار والتعنت في مسار الحركة الاستعمارية.

على أساس ما تم ذكره، سنحاول في هذه الورقة ومن خلال كتاب: الاستعمار والتاريخ والقانون لـ "كلود ليوزو وجيل منصورون" البحث في أسباب صدور قانون 23 فيفري 2005 ؟ ولماذا لقي هذا القانون مناهضة قوية من قبل المؤرخين والباحثين الفرنسيين؟ وماهي أبرز الدراسات الفرنسية الحديثة التي أدانت جرائم فرنسا الاستعمارية ؟ وهل قدم هؤلاء المؤرخون بديلا حول كتابة تاريخ فرنسا في الجزائر ؟ وأخيرا هل يمكن اعتبار هؤلاء المؤرخين بمثابة الجيل الجديد الذي يقدم رؤية مغايرة للتاريخ في فرنسا عما كان سائدا؟

في خلفيات قانون 23 فيفري 2005

مع انتخابه رئيسا للجمهورية الفرنسية في ماي 2007، وأثناء زيارة رسمية قادتته إلى الجزائر نهاية تلك السنة، تلفظ الرئيس الفرنسي " نيكولا ساركوزي" بكلام قوي بخصوص استعمار الجزائر، حيث قال بأن الاستعمار ظالم، واقترح على الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة استعداد فرنسا للتكفل بالمصابين من الجزائريين في التجارب النووية الفرنسية التي جرت في الصحراء الجزائرية في بداية الستينات. وفي تلك الفترة قام المعهد الوطني للوسائل السمعية البصرية بتسليم وثائق للتلفزة الجزائرية العمومية تتعلق بجانب من ماضي فرنسا في الجزائر. كما صرح السفير الفرنسي في الجزائر " برنارد باجولي" لجريدة الشروق اليومية في ديسمبر 2007 بأن باريس تبحث في الوسائل الممكنة لتعويض المتضررين من التجارب النووية الفرنسية في الجزائر. وفي هذا الصدد صرح المؤرخ الفرنسي " بن يمين ستورا" بأن هناك تطورات جديدة في السياسة الفرنسية الحالية في ظل رئاسة ساركوزي.

وخلال إشرافه على حفل التوقيع على اتفاقية التعاون بين جامعات جزائرية وأخرى فرنسية، اعترف السفير الفرنسي باجولي من قامة - التي زارها عشية الاحتفال بالذكرى المخلدة للذكرى الثالثة والستين لمجازر الثامن ماي 1945 - بأن يوم 8

ماي يمثل لمدينة قائمة حقبة هي الأكثر مأساوية في تاريخ الجزائر الاستعماري، لأنه كما قال لا يجوز أن ننسى المأساة الرهيبة التي أدمت مدينة قائمة والمنطقة بأسرها منذ 63 عام. وأكد السفير الفرنسي بأن زمن نكران الاعتراف بالجرائم قد ولى. وأضاف ذات السفير من جامعة قائمة بأن السلطات الفرنسية تتحمل مسؤولية المجازر التي وقعت يوم 8 ماي 1945، التي لطخت تاريخ فرنسا وتحولت إلى وصمة عار يصعب محوها.

استبشر الجزائريون والفرنسيون خيرا وضمنوا بأن هناك نوايا لدى الطرفين الفرنسي والجزائري لإصلاح ما أفسدته العهود الاستعمارية الغابرة. وعقب تصريح "باجولي" قال بن يمين ستورا بأنها المرة الأولى التي تعترف فيها فرنسا رسميا بمسؤوليتها في المجازر التي استهدفت الجزائريين يوم 08 ماي 1945. وصرح ذات المؤرخ في حديث أدلى به لجريدة 20 دقيقة قائلا: "إنها المرة الأولى التي تعترف فيها فرنسا رسميا بمسؤوليتها ليس فقط كون السفير وصف الوقائع بالمجازر، بل لأنه اعترف بمسؤولية السلطات الفرنسية آنذاك في ذلك الجنون الإجرامي الذي راح ضحيته آلاف الأبرياء أغلبهم من الجزائريين"¹.

ربما يكون "ستورا" قد ركز على رسمية هذه الاعترافات كون السفير الفرنسي "باجولي" قد ذكر بخطاب الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" بقسنطينة يوم 5 ديسمبر 2007، حيث قال بأن سالكوزي كان قد وجه تحية لضحايا بريئة لقمع وحشي وأعمى، متطرقا لذنوب وجرائم الماضي، واصفا إياها بأنها لا تغتفر. ومدينا كما قال بمفردات معبرة، أكثر وقعا في التعبير من أي مسؤول فرنسي من قبله، حيث قال "إجحاف النظام الاستعماري، هذا النظام الذي أبعد الجاليات عن بعضها البعض..."². واعتقد الجزائريون بأن ذلك تطور في الموقف الفرنسي. وبالتأكيد ستعقبها قرارات سياسية رسمية فيما يخص قضية الاعتراف الفرنسي بجرائمه في الجزائر. وإلى غاية كتابة هذه الأسطر لم يحدث أي جديد. وفي الوقت الذي كان الطرفين الفرنسي والجزائري يضمنان بأن ما سبق ذكره من تصريحات من الطرف الفرنسي ستطوي صفحة قانون 23 فيفري 2005 الممجد للاستعمار، برز الخطاب الرسمي الفرنسي أكثر حدة من ذي قبل، حيث أكد الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" على إعادة الاعتبار والاحتفاء بالماضي الاستعماري الفرنسي بالجزائر على الخصوص، وهذا بتسليط الضوء على ما يعتبرونه الجانب الإيجابي للاستعمار. وسرعان ما تراجع عن تلك التصريحات -التي سبق ذكرها- وقلب الصفحة ليعلن بأنه لا مجال للحديث عن طلب الجزائريين من فرنسا الغفران والاعتذار فيما ارتكب في عهد الاستعمار من جرائم ذلك أن تلك الجرائم لم ترتكب في عهده ولا هي من جيله، ولأنه من غير المعقول مطالبة الأبناء بالاعتذار عما اقترفه الآباء. وقال الأمين العام لمنظمة المجاهدين "سعيد عبادو" بأن تصريحات الرئيس الفرنسي كانت ذر للرماد في العيون، فالشعب الجزائري خير هذا النوع من مراوغات المستعمرين، وعاشها أيام الاستعمار لذلك لا يمكن أن نغتر بها³.

وفسر المؤرخ ورجل القانون الفرنسي "أوليفي لوكور غروندي ميزون" سبب هذا الاحتفاء القوي بالعودة إلى استعمال التاريخ سياسيا وانتخابيا في فرنسا، خاصة من قبل الرئيس "ساركوزي"، واصفا مواقفه بالانحراف السياسي. وحلل ذات المؤرخ معنى ذلك بقوله بأن هناك الآن اتجاهان في فرنسا فيما يتعلق بالماضي الفرنسي، من يرى فيه مرحلة عنيفة، ومن جهة أخرى، هناك إرادة واضحة من رئيس الدولة "نيكولا ساركوزي" للإحتفاظ في جعبته الانتخابية بعدد الناخبين، الذين كانوا سابقا في الجبهة الوطنية. ولكي ينجح في استقطاب هذه الشريحة المهمة، كان لزاما عليه أن يركز على مسألة مهمة وأساسية هي قضية الماضي الاستعماري الفرنسي بصفة عامة والماضي الاستعماري الفرنسي في الجزائر بخاصة. وعندما سئل "ساركوزي" عن مسألة الضغط الممارس ضده من قبل لوبي الأقدام السوداء لم ينكر ذلك -كما يقول غروندي ميزون- واعتبر ذلك واقعا ويعني بذلك، حقيقة اللوبيات التي تعيش نوعا من الحنين إلى الفترة الاستعمارية في الجزائر، منهم أعضاء بارزين كانوا ينتمون إلى المنظمة العسكرية السرية هم من مارسوا ضغطا على "ساركوزي" أثناء الحملة الانتخابية الخاصة بالرئاسيات. وأردف "غروندي ميزون" بأنها المرة الأولى في حدود علمه منذ 1962 تجد هذه الضغوطات الآذان الصاغية، بحيث اعترف بها "ساركوزي". بالإضافة إلى وجود الأغلبية التي تسير في هذا

الاتجاه وتأييده، وهذا بالاستجابة إلى مجموعة محددة من المطالب التي نادى بها هذا التيار المخن للجزائر. كما اعتبر "غروند ميزون" أن هذا النوع من الانحراف السياسي الكبير الذي ظهر مرة أخرى في إطار الاحتفاء بالماضي الاستعماري في فرنسا، ابتداء من تبني قانون 23 فيفري 2005 وتواصل مع "نيكولا ساركوزي" في حملته الانتخابية، من خلال خطابه في مدينة تولون كمرشح للرئاسيات، حيث دافع بإسهاب عن الماضي الاستعماري الفرنسي عبر العصور أي من الحروب الصليبية إلى احتلال الجزائر سنة 1830.⁴ وعليه يرى هذا المؤرخ بأن عودة الاستغلال السياسي للتاريخ بقوة سببه المصلحة التي جمعت بين اليمين المتطرف واليمين المعتدل في فرنسا.

في إطار هذه المسألة ، وتماشيا مع ما ذكره "غروند ميزون" حول ذلك صرح الاعلامي الفرنسي الكبير ورئيس تحرير جريدة لوموند الفرنسية سابقا "إيدوي بلينال" بأن "نيكولا ساركوزي" يكون قد ساهم في بروز اليمين المتطرف بقوة من خلال خطاباته السياسية، حيث ألقى الرئيس الفرنسي بمدينة غرونوبل الفرنسية خطبا، اعتبره هذا الصحافي انحرافا دستوريا. والسبب في رأيه أن هذا الرئيس جعل نفسه فوق القانون، ولكي يرضي فئة اليمين المتطرف بدأ يدعو إلى التمييز في الأحكام بين الفرنسيين من ذوي الأصول الأجنبية. يضيف ذات الصحافي بأننا بدأنا نسمع أمورا غريبة من قبيل ماقاله وزير الخارجية الفرنسي "هناك كثير من المسلمين في فرنسا". وقال الصحافي بأنه لا يخفي قلقه من بروز الخطاب العنصري وخطاب الجنس النقي في فرنسا، والرغبة في تهميش الآخر أو رفضه. ورد على هذا الخطاب بقوله بأن 80 بالمائة ممن حرروا فرنسا أجنب. وقال كذلك بأن النظام الفرنسي سعى لزرع الخوف، ولوح بالأمسي وجروح الذاكرة، ووضع كل ذلك في مقدمة الأحداث كرادع، ثم دفع إلى الواجهة بمقولات الحصيلة الإيجابية للاستعمار.⁵

بعد هذا العرض لبعض التصريحات لفرنسيين حول سياسة فرنسا الاستعمارية وتوظيفها للتاريخ لأجل أغراض انتخابية، من خلال جرائد جزائرية نسبة مقرئيتها كبيرة، يتضح بأن الرأي العام سواء الفرنسي أو الجزائري بات يعي بأن أساس تأزم العلاقات بين الجزائر وفرنسا هو مسألة الذاكرة والتاريخ. ترى لماذا؟

بين السياسة والتاريخ والذاكرة

قام الرئيس الفرنسي "جاك شيراك" سنة 2001 بزيارة خاطفة إلى الجزائر، حيث تفقد حي باب الواد المنكوب بسبب فيضانات خريف 2001. وأثناء تلك الزيارة تظاهر عدد من الشباب الجزائري وهتف أمامه بحياة فرنسا، وطالب بالفيزا لمغادرة الجزائر والالتحاق بفرنسا مدفوعا من بعض عملاء فرنسا في الجزائر. فكانت فرصة للرئيس "شيراك" -الذي يبدو أن تلك الهتافات شجعتة- لاقتراح معاهدة كصيغة لوضع وعاء مناسب للمخطط القديم للجنرال ديغول القاضي باسترجاع الجزائر بعد ثلاثين سنة من الاستقلال وإعادتها إلى التبعية لفرنسا في مختلف الميادين الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وجاءت المبادرة من الرئيس الفرنسي بمناسبة زيارته الرسمية للجزائر في مارس 2003، وحدث شبه اتفاق أولي على ما أصبح يسمى معاهدة الصداقة الجزائرية الفرنسية. هذه المعاهدة التي أعدت في الخفاء وبالكثير من البنود السرية على غرار اتفاقيات ايفيان. وقد انساق المسؤولون الجزائريون إلى هذا الطرح، ربما عن حسن نية، لإيجاد مخرج من المشاكل التي ما فتئت فرنسا تضعها أمام الطرف الجزائري، وعرقلة عمليات تطوير علاقاتها مع بقية بلدان العالم. وكان من المفروض أن تخضع هذه المعاهدة للتصديق وتدخل حيز التنفيذ قبل نهاية سنة 2005. واعتقدت فرنسا بأنها حققت انتصارا بفرضها هذه المعاهدة كأمر واقع على الدولة الجزائرية التي وجدت نفسها أمام خيار هو التصديق والإمضاء، نتيجة المشاكل والآثار السلبية للعشرية الحمراء التي انعكست على الجزائر أرضا وشعبا داخليا وخارجيا.

وفي الوقت الذي كنا ننتظر الاعتذار الرسمي في الدولة الفرنسية، لتعبيد الطريق أمام معاهدة الصداقة الجزائرية الفرنسية تخدم البلدين وتساعدهما على إقامة علاقات حسن الجوار وعلى تحقيق مصالح الشعبين، فاجأنا البرلمان الفرنسي بالمصادقة على

قانون 23 فيفري 2005 الممجد للاستعمار الفرنسي في الجزائر. كانت تلك الخطوة بمثابة القنبلة التي نسفت تلك العلاقات الثنائية بين البلدين بصفة عامة، وعلى معاهدة الصداقة المزعومة بخاصة. ويقدر ما كان هذا القانون صفة سياسية موجعة، فقد نبه الطرف الجزائري إلى أن طبيعة المستعمر قد تتلون لكنها لا تتغير، وساهمت إلى حد كبير في إيقاظ ضمير السلطات الجزائرية وتنبيهها إلى النوايا الفرنسية ونظرتها المتعالية إلى العلاقات الثنائية التي تريدها استمرارا للعهد الاستعماري.

كما ساهمت ردود الأفعال الجزائرية وبعض المواقف الفرنسية الراضية لهذا القانون في تفتن الجانب الفرنسي إلى أخطائه الفادحة في حق الجزائر، وفي حق التاريخ المشترك للبلدين. تلك الأخطاء التي رهنّت موافقة الجانب الجزائري على المعاهدة وجعلها شبه مستحيلة، خاصة وأن الأمر بالنسبة للسلطات الجزائرية ولكل الجزائريين لم يعد يتعلق فقط بإلغاء أو تعديل قانون تمجيد الاستعمار الفرنسي في الجزائر ولكن، وبصورة أساسية، باعتراف فرنسا بجرائمها المرتكبة في حق الشعب الجزائري طيلة فترة الاحتلال الفرنسي حتى يتم تصفية الأجواء كلياً وحصول فرنسا على عفو الشعب الجزائري، فتصبح المعاهدة وسيلة تصالح بين الشعبين الفرنسي والجزائري، وليس فقط بين السلطتين أو بين الطبقات السياسية في البلدين، بمعنى آخر يكون تصالح بين دولتين مستقلتين تتعاملان الند للند.

وهكذا أصبح ثمة تباعد كبير في وجهات نظر الطرفين ورؤيتهما لمعاهدة الصداقة ولللاقات الثنائية خاصة الجانب الجزائري الذي تأكد بعد ذلك من أن تصريحات الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" أثناء زيارته للجزائر في 2007، وكذا تصريحات السفير الفرنسي "باجولي" -السابق ذكرها- ماهي إلا قنابل موقوتة للاستهلاك تريد من خلالها فرنسا استغلال بعض الضمائر الجزائرية عليها تحكم قبضتها من جديد على مصير الجزائر. ثم إن الرأي العام الفرنسي غير مستعد في الوقت الراهن لتقبل هذا التطبيع بين الطرفين نتيجة تضليل اليمين الحاكم.

نستنتج مما سبق ذكره أن الضغوطات والعراقل الفرنسية، وسياسة غلق الأبواب لم تعد قدراً محتوماً على الجزائر على عكس ما كان إلى وقت قريب، وسيكون من الصعب على فرنسا إيجاد محاولات أخرى للضغط على الجزائر في المستقبل ما دامت العلاقات التاريخية المتعلقة بالذاكرة والتاريخ بين البلدين لم تصف وتوضح باتفاق الطرفين وعلى قدم المساواة. وإذا كان موقف الجزائر واضح وهو وقف التطبيع مع فرنسا بسبب قانون 23 فيفري 2005 فإن السؤال الذي نثيره هو: لماذا قام الجدل ولم يقعد في فرنسا بسبب هذا القانون لدرجة أن السلطة الفرنسية أقدمت على إلغاء المادة الرابعة من هذا القانون؟

بين تمجيد الاستعمار وتجريمه

انصب اهتمام المؤرخين والكتاب والمثقفين الفرنسيين على الحديث حول موضوع الذاكرة والتاريخ، وبخاصة بعد صدور قانون 23 فيفري الممجد للاستعمار الذي يدخل في إطار السياسة الفرنسية المتبعة والمهادنة إلى مصادرة الذاكرة التاريخية للجزائر. ومن سوء حظ فرنسا هذه المرة أن الذي يحاربها هم أبنائها الفرنسيين المثقفين ذوو الضمائر الحية لأنه -حسب اعتقادي- وجد في الجزائر انفعال بالحدث وليس أفعال مناهضة لقانون 23 فيفري 2005. أو كما قال الباحث "مصطفى ماضي": "غياب الموقف الأنتلجنسي للمثقفين والباحثين محلياً ومغارياً وعربياً".⁶ في المقابل برزت أفعال المؤرخين والمثقفين الفرنسيين متمثلة في مؤلفات أكاديمية، وستناول بالدراسة مواقف كلود ليوزو -على سبيل المثال لا الحصر- الذي تصدى لقانون 23 فيفري 2005 بواسطة مؤلفات وعرائض ومقالات تفضح الكذب الرسمي الفرنسي حول جرائم فرنسا الاستعمارية. وبما أن تمجيد الاستعمار جاء في شكل قانون صادق عليه البرلمان الفرنسي فقد تصدى له المؤرخ "ليوزو" مع زميله "جيل منصور" بالقانون، بمعنى آخر فإن الكتاب الذي بين أيدينا الموسوم "الاستعمار والقانون والتاريخ" هو عبارة عن مساءلة قانونية لمناهضة قانون 23 فيفري 2005 الممجد للاستعمار. من خلاله نحاول أن نقف على مدى التعارض القائم بين العمل السياسي والعمل العلمي

الأكاديمي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، نحاول رصد تلك المفارقة بين دولة القانون فرنسا الديمقراطية بلد حقوق الإنسان والفكر الاستعماري.

تنص المادة الرابعة من قانون 23 فيفري على : برامج البحث الجامعي تعطي لتاريخ الحضور الفرنسي ما وراء البحار خاصة في شمال إفريقيا المكانة التي يستحقها، البرامج المدرسية يعترف فيها بشكل خاص بالدور الإيجابي للحضور الفرنسي في ما وراء البحار خاصة شمال إفريقيا، وتعطي لتاريخ تضحيات جنود الجيش الفرنسي المشكل من هذه الأقاليم المكانة البارزة التي هي من حقهم. إن الغاية من هذا البند هو اعتراف الأمة الفرنسية والمساهمة لصالح الفرنسيين المرحلين. إن هذا القانون لا يحدد فقط التعويضات (منحة الاعتراف) بمعاناة المرحلين من الحركة، بل يتعداه إلى ما ذكرته وزيرة الدفاع الفرنسي سابقا السيدة "ميشال أليو ماري" "بواجب الأمة الاعتراف لكل الرجال والنساء الذين بفضل شجاعتهم وعملهم ساهموا في تألق نفوذ فرنسا وتطور الأقاليم التي أقاموا فيها وكونوا بها عائلاتهم [...] هذا العمل الجماعي المنجز في شمال إفريقيا والقارات الأخرى المنسي والمتجاهل".⁷

وتنص المادة الثالثة من القانون على إنشاء مؤسسة لذاكرة حرب الجزائر ومعارك شمال إفريقيا.

الذي يقر البند الرابع من قانون 23 فيفري مع تصريح وزيرة الدفاع السابقة يفهم مباشرة بان الغرض من هذا القانون هو تبييض تاريخ الاستعمار الفرنسي، لأطفال فرنسا لكي يعلموا ويتعلموا بأن فرنسا لم ترتكب أخطاء، وأنها لم تستعبد الشعوب التي تزعمتها، وأن فرنسا لم تكن استيطانية، بل معمرة، وبأنها نشرت ولقنت قيم الجمهورية للنخب التي تحكم هذه الشعوب. أما المادة الثالثة التي لها علاقة مباشرة مع المادة أربعة فهي تحدد البحث العلمي لأنها تحرف التاريخ بالقانون.

أمام هذا التزييف للتاريخ، ومبادرة من "كلود ليوزو" أستاذ التاريخ بجامعة باريس السابعة تشكلت جبهة لرفض هذا القانون تضم أساتذة وباحثين من مختلف التخصصات نشروا عريضة بجريدة لوموند يوم 25 مارس 2005 أبدوا إلتزامهم بعدم تطبيق المادة الرابعة مطالبين بفتح نقاش حول قضايا الاستعمار والمهجرة في البرامج الدراسية وتكوين الأساتذة، وبإلغاء القانون لأنه:

- يعرض تاريخا رسميا ويعاكس الحياد المفترض في التعليم وحرية الفكر عماد اللائكية.
- التركيز على الجانب الإيجابي للإستعمار يفرض الكذب الرسمي حول الجرائم والمجازر والإبادة والرق والعنصرية الموروثة من هذا الماضي.

- يضفي الشرعية على الانغلاق في الوطنية الضيقة الذي يثير الرد عليه بانغلاق المجموعات على نفسها.⁸
- وبالنسبة للمادة الثالثة فقد تمت مناهضتها بعريضة رقم 2 تبين كيفية كتابة تاريخ الجزائر، قدمها ووقعها تسعة عشر مؤرخا فرنسيا نشرتها جريدة ليبراسيون الفرنسية بتاريخ 13 ديسمبر 2005 بعنوان "الحرية للتاريخ"، طالبوا فيها بإلغاء القوانين المعرلة للبحث وتدریس مادة التاريخ. ونص العريضة لا يحتاج إلى تلخيص وشرح، لأنه واضح وهادف وهو كالتالي: متأثرين بالتدخلات السياسية المتكررة في تقييم أحداث الماضي وبالإجراءات القضائية ضد مؤرخين، ومفكرين، لأن التاريخ ليس ديناً، والمؤرخ لا يقبل أي عقيدة، ولا يحترم أي ممنوع، ويمكن أن يكون مزعجا. تضيف العريضة أيضا بأن التاريخ ليس هو الأخلاق والمؤرخ ليس من دوره التمجيد أو الإدانة، بل الشرح. إن التاريخ ليس عبدا لأحداث الساعة، المؤرخ لا يسقط على الماضي النظريات الايديولوجية المعاصرة ولا يدخل في أحداث الماضي حساسية اليوم. وفيما يخص العلاقة بين التاريخ والذاكرة، فالعريضة توضح بأن التاريخ ليس هو الذاكرة، المؤرخ في عمله العلمي يجمع ذكريات الناس ويقارن فيما بينها، يواجهها بالوثائق والأشياء المادية والآثار لبني الوقائع التاريخية، يضع الذاكرة في الحسبان ولا يبقى عندها. وللفضل بين التاريخ والقانون والسياسة نقرأ في العريضة بأن التاريخ ليس وسيلة قانونية في دولة حرة، وليس من حق البرلمان، ولا من حق السلطة القضائية تحديد الحقيقة التاريخية، سياسة الدولة ولو حسنت نواياها، ليست هي سياسة التاريخ.⁹

لم يكتف هؤلاء الموقعون على العرائض التي تدين تمجيد الاستعمار، بل كانت بالنسبة إليهم فرصة لتوسيع النقاش، والتذكير بأن خرق المبادئ السالف ذكرها تم عن طريق المصادقة على أربعة قوانين؛ أولها كان قانون 13 جويلية 1990 الموسوم بقانون قايسو Gayssot الذي نص في أحد بنوده على جنة إنكار الجرائم المحددة في ميثاق محكمة نورمبورغ. وجاء القانون الثاني في 21 ماي 2001 الذي يصف المتاجرة بالزنج والاسبعاد كجريمة ضد الإنسانية. أما القانون الثالث فيعترف بإبادة الأرمن وكان في 29 جوان 2001. وآخرها قانون 23 فيفري 2005. جاءت هذه القوانين الأربعة لتحد من حرية المؤرخ قائلين له تحت التهديد بالعقوبات ما يجب أن يبحثه وما يجب أن يجده، وبينوا له الطريقة. ولذلك يطالب هؤلاء المؤرخون بإلغاء هذه الإجراءات التشريعية غير المشرفة لنظام ديمقراطي.¹⁰

لم يكتف "كلود ليوزو" بهذه المبادرات، بل نظم رفقة العديد من الإطارات الجامعية ندوات وملتقيات ومناقشات مناهضة لسياسة فرنسا الديمقراطية التي لم تستطع التخلص من الفكر الاستعماري؛ على سبيل المثال لا الحصر ملتقى موضوعه "التحريف الاستعماري" نظم في باريس يوم 29 مارس 2005. وندوة في إطار برنامج البحث في "الذاكرة والتاريخ" بعنوان: "استعمار أم تحذير؟" لجمهورية تجازف بقيمتها من أجل قراءة ثانية للتاريخ. ساهم فيه كل من كلود ليوزو وجيل منصورون والأنثروبولوجي جون ريبين دوزن، كانت تلك الندوة في 05 أبريل 2005. وفي 11 ماي 2005 تم تنظيم نقاش حول "الاستعمار، الذكريات والتاريخ" بمبادرة من مؤرخين ضد المادة الابعة من قانون 23 فيفري. بالإضافة إلى ما تم ذكره فقد استعرض المؤرخ "كلود ليوزو وجيل منصورون" في الكتاب الذي أشرفا عليه، الكثير من الرسائل والندوات والملتقيات المطالبة بإلغاء قانون 23 فيفري 2005.¹¹

هذا وقد كان لمواقف المؤرخين والمثقفين تأثيرا بالغ على الرأي العام الفرنسي، بحيث حصدت عريضة 25 مارس 2005 أكثر من 1020 توقيعاً للجامعيين ومدرسين وباحثين، وحظيت بدعم مختلف الجمعيات المهنية والحقوقية، وأعضاء في الجامعات وكبريات مؤسسات التعليم. وكذلك العديد من الجامعيين من المغرب العربي وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأستراليا وغيرها.

كما سلط "ليوزو ومنصورون" الضوء على مساهمة وسائل الإعلام الفرنسية بالدور الكبير في الضغط على السلطات الباريسية، وفضح سياستها أمام العالم، حيث برزت جريدة لوموند الفرنسية كأولى الجرائد التي نشرت العرائض والرسائل التي كتبها وأعددها المؤرخون والمثقفون. وقدمت وسائل الإعلام السمعية البصرية بدورها نقاشات حول المسألة، من بينها قناة 2 التي عرضت حصة بعنوان "مسألة الطابو وضرورة مناقشتها". وبتاريخ 26 أكتوبر 2005 بثت نفس القناة حصة "وجه لوجه" جمعت فيها عدة مؤرخين، تناولت احتجاجاتهم حول المادة 4 من قانون 23 فيفري 2005.¹²

لعل أبرز ما يلاحظ على ردود أفعال ومواقف المؤرخين والمثقفين ووسائل الإعلام المنددة بالمناهضة للقانون الذي يمجّد الاستعمار هو إجماعها على فكرة أساسية هي التشهير بالتوظيف السياسي للتاريخ، وأن قانون 23 فيفري تغذيه نزعات تطرفية تقودها جمعيات ضاغطة تحن للاستعمار ذات نزعة انتقامية تغذيها ثقافة اليمين المتطرف. وعلى هذا الأساس سنحاول الغوص فيما عرضه "ليوزو وجيل منصورون" حول هذه المسألة.

في أصول قانون 23 فيفري 2005

أرجع "كلود ليوزو وجيل منصورون" نشأة قانون 23 فيفري 2005 إلى نشاط لوبي فعال في فرنسا يتكون من جمعيات الأقدام السوداء التي لها علاقة باليمين في فرنسا. وقبل أن يعرض "ليوزو" كيفية تشكل هذا اللوبي قدم تعريفا لمصطلح الأقدام السوداء، بحيث كتب بأن مصطلح الأقدام السوداء عبارة عن مجموعة غير رسمية، على الأقل في بدايتها تتألف من جمعيات المستوطنين، لها وزن ثقيل على مستوى هرم السلطة الفرنسية. ولا تمثل هذه الجمعيات كل المستوطنين الأوروبيين الذين استوطنوا

الجزائر ثم عادوا إلى فرنسا بعد الاستقلال، بل يوهمون الرأي العام بأنهم يمثلون كل تلك الشريحة، وينطقون باسمها، وأن تلك الجالية تقف بدورها خلف ذلك اللوبي وتدعمه.¹³

وذكر "ليوزو ومنصرون" بأن فترة تشكل هذا اللوبي تزامن مع صعود اليمين المتطرف في فرنسا نهاية سنة 1970. وأبرز الجمعيات التي لها علاقة وطيدة بلوبي الأقدام السوداء هي: "أميداد" جمعية الصداقة للدفاع عن المصالح المعنوية والمادية لقدماء المساحين السياسيين المنفيين من الجزائر الفرنسية. تأسست هذه الجمعية سنة 1967 بمباركة من الجنرال "راوول سالان" - الرئيس السابق للمنظمة العسكرية السرية في الجزائر-، ويتمثل هدفها في إعادة الاعتبار لكل المكافحين عن الجزائر الفرنسية الذين تمت تصفيتهم بمقتضى أحكام ستالينية غولية. وهم يرون في ذلك جريمة، وهم شهداء ماتوا من أجل فرنسا من أجل الجزائر الفرنسية. ولذلك فمن الأولويات الرئيسية لجمعية "أميداد" السعي من أجل التعويض لصالح المنفيين السياسيين أعضاء المنظمة العسكرية السرية. أما رئيسها فهو "جون فرانسوا كولان"، وهو ملازم سابق ينتمي لكومندو المظليين الذي قاد انقلاب الجنرالات الأربعة في الجزائر سنة 1961 ضد سياسة فرنسا التي أقرت مبدأ تقرير المصير للشعب الجزائري سنة 1959، وشرعت في سلسلة المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني.¹⁴

بالإضافة إلى ما تم ذكره، توجد جمعيات أخرى للمستوطنين، لكنها أقل شأنًا من جمعية أميداد، كجمعية شباب الأقدام السوداء تتمثل مطالبها في الدفاع عن قانون 23 فيفري، والتعويض عن الأملاك التي تركوها في الجزائر بعد الرحيل سنة 1962. وتقف الخلافات الشخصية كحاجز لإقامة وحدة بين هذه الجمعيات. أما مسألة التعويض، فقد كانت الورقة التي يمارس بها لوبي الأقدام السوداء لعبة الجذب السياسي. كيف ذلك؟

عندما فاز اليمين المتطرف بالسلطة سنة 1970 استقوى نفوذ هذا اللوبي لأن مئات الأصوات التي كان يمثلها أسالت لعب المرشحين آنذاك، الذين باشروا حملتهم الانتخابية بتقديم وعود لهؤلاء من أجل حل مشاكلهم المادية. وفي سنة 1976 بدأوا يمارسون ضغوطات على الساسة الفرنسيين، باستغلال حق الطعن الذي مارسه جمعية أبناء المستوطنين برئاسة جاك روزو Jaques Roseau بدعم من فوزي رئيس جمعية إتحاد لجان الدفاع عن الفلاحين المستوطنين UCDAR ضد الحكومة الفرنسية من أجل إجبار أعضاء الحكومة للاعتراف بمشاكل المستوطنين والتعويض لهم. كانت نتيجة ذلك الطعن أن فقد الحزب اليميني المتطرف تلك الشريحة لصالح اليسار. وفي سنة 1978 استطاع "فرانسوا ميتران" رئيس الحزب الاشتراكي استمالة لوبي الأقدام السوداء بدفاعه القوي لصالحهم. في المقابل خسر "جاك شيراك" زعيم التجمع الشعبي الجمهوري المحسوب على الغوليين، لأنه رفض الاستجابة لمطالبهم عندما كان رئيسا للحكومة الفرنسية من 1974 إلى 1976. وندد المحامي "جاك ريب" بقانون خاص بالتعويض، بحيث استدرك "ميتران" هفوات منافسه شيراك ليتقرب من هيئة الطعن المؤلفة من المحامي جاك ريب، وجورج رايان، وحاك روزو، وغاي فوزي رئيس هيئة الطعن، ووعدهم بالالتزام لتحقيق مطلب العفو الشامل والتعويض المادي. ويعود الفضل إلى الجنرال "سالان" الذي حث هيئة الطعن على تأييد "فرانسوا ميتران".¹⁵

وعندما انتخب "ميتران" في 1982 استطاع أن يحقق أحد المطالب لصالح لوبي الأقدام السوداء، بالرغم من المعارضة الشديدة من قبل نواب حزبه، وهو مطلب العفو الشامل. لكن التفاوضي عن مطلب التعويض الذي تجاهله "ميتران" خلال عهدتين جعله يفقد ذلك الدعم لصالح "جاك شيراك" مجددا. ويبدو أن هذا الأخير قد فهم الدرس جيدا هذه المرة، وفهم كذلك بأن أي إخلال بالوعود لمصلحة المستوطنين تكون نتيجته خسارة هرم السلطة في باريس. وعلى هذا الأساس تقرب "شيراك" من هيئة الطعن ووعدهم بإنصافهم وتحقيق مطالبهم، كما اقترح تخليد أسماءهم في نصب تذكاري كرمز لعرفان الأمة الفرنسية بماضيهم. ومن هنا بدأ سيناريو تمجيد الاستعمار، بخاصة وأن "شيراك" أصبح سنة 1986 رئيسا للحكومة الفرنسية للمرة الثانية بفضل أصواتهم الانتخابية. فكافأهم بإصدار إصلاحات لصالحهم، وتمت المصادقة على قانون التعويضات سنة 1987. وبذلك

يكون لوبي الأقدام السوداء قد نجح في لعبة التوظيف السياسي للتاريخ، وعرف جيدا كيف يستغل أطماع المترشحين للسلطة في باريس. وتطورت مساعي لوبي الأقدام السوداء إلى مطالب تذكارية، بحيث نظم ملتقى بمدينة نيس الفرنسية سنة 1988 من طرف المركز الوطني للدراسات للأقدام السوداء حول مسألة إعادة كتابة التاريخ. يتضح مما سبق بأن لوبي الأقدام السوداء لم يقتنع بمطلب التعويض الذي حققه له جاك شيراك، بل ركز اهتمامه بعد ذلك على فكرة تخليد الأسماء والنصب التذكارية عرفانا لمجهوداتهم في ما وراء البحار. بمعنى آخر النظرة الإيجابية للتاريخ لتبدأ المواجهة من قبل لوبي الأقدام السوداء و"جاك شيراك" ضد كل من يقول غير ذلك.

وكشف "ليوزو ومنصرون" عن هجوم علي قاده ذلك اللوبي وشيراك ضد ملتقى "الذاكرة وتدريس حرب الجزائر" الذي نظمته في مارس 1992 رابطة التعليم ومعهد العالم العربي.¹⁶ وتزعم هذه المطالب التذكارية "نادي الحنين إلى الجزائر" الذي تأسس سنة 1973 من طرف الأقدام السوداء الذين يزعمون بأنهم يحبون الجزائر التي من خلالها يحبون فرنسا التي أعانتهم لترقية ذلك البلد. كما أدعوا بأنهم أسسوا ذلك النادي احتجاجا ضد التاريخ الرسمي للاستعمار الفرنسي للجزائر الذي يقدمه هؤلاء الذين كانوا سببا في نفيتهم، أي الأحرار ودعاة الحرية والديمقراطية. وبرفعه شعار "من أجل انبعاث جديد لجالية الجزائر الفرنسية"، جذب نادي الحنين إلى الجزائر آلاف المنخرطين، ووسع فروعه إلى ثلاثة وثلاثين محلا للنوادي ليصبح سنة 2006 أحسن جمعية لتمثيل جالية فرنسية إفريقيا الشمالية. أضف إلى ذلك، فقد تلاقت أهداف هذه الجمعية مع أهداف هيئة الطعن التي نجحت من خلال مجهوداتها وتقرعها إلى الزعماء السياسيين في تأسيس جمعية "الذاكرة الفرنسية لما وراء البحار". وهكذا تحولت مطالب المستوطنين من مادية إلى تذكارية.

ولم يتوقفوا عند هذا الحد، بل باشرُوا حملة شديدة اللهجة ضد التاريخ الرسمي الذي اعتمدته وزارة التربية الفرنسية، وبخاصة ضد مدرسي التاريخ الذين يلقبون الأجيال الفرنسية تاريخا مزيفا. ونددوا كذلك بانعدام النزاهة في الكتب المدرسية للتاريخ المتعلقة باستعمار الجزائر. وتزامن ذلك الهجوم والتنديد مع عودة اليمين إلى السلطة سنة 1995 بزعامه "جاك شيراك" الذي فهم قانون اللعبة، بحيث قرر أن يخوض هذه المرة في مسألة المطالب التذكارية لإرضاء لوبي الأقدام السوداء. تبعا لذلك قام الرئيس الفرنسي الجديد في 11 نوفمبر 1996 بتدشين نصب تذكاري في حديقة عمومية بالدائرة العاشرة لباريس، مهدى لأرواح الضحايا المدنيين والعسكريين الذين سقطوا في إفريقيا الشمالية من 1952 إلى 1962. وألقى خطابا بالمناسبة نوه فيه بكل الأوهام المتعلقة بالماضي الاستعماري - حسب تعبير ليوزو وجيل منصرون - من مجهودات كانت قد ساهمت في صنع مجد فرنسا إلى نشر الحضارة والإسهامات الفكرية والروحية والثقافية التي تصب كلها في خانة تمجيد الاستعمار. وفي سنة 1997، نددت جمعية دعم الجيش الفرنسي (ASAF) في ملفها حول الحقيقة التاريخية في الكتب المدرسية: الأقدام السوداء بين الأمس واليوم، بالانزلاق الخطير للتعليم، وهددت وزارة التربية الفرنسية باللجوء إلى سلطة رئيس الجمهورية لحماية التاريخ.

وفيما يخص سلسلة الأحداث التي دفعت إلى ميلاد قانون 23 فيفري 2005، كشف "ليوزو ومنصرون" بأن أهم تلك الأحداث شهادة المجاهدة الجزائرية "لويغات إيغيل أحرير"، التي نشرتها جريدة لوموند الفرنسية في 20 جوان 2000، بحيث صرحت عما لحقها من تعذيب من طرف الضباط الفرنسيين سنة 1957. في هذا الصدد يذكر "سعدي بزيان" شهادة "لويغات أحرير" كانت بداية لفتح ملف جرائم فرنسا في الجزائر. أضف إلى ذلك النداء الذي وجهته اثني عشر شخصية فرنسية من خلال جريدة "لومانييتي" في 31 أكتوبر 2000، إلى كل من الرئيس الفرنسي "جاك شيراك" ورئيس الحكومة الفرنسية "ليونال جوسبان" طالبوا فيه الاعتراف رسميا بجرائم الجيش الفرنسي في الجزائر خلال السنوات (1954-1962)، وتشكيل لجنة برلمانية للتحقيق في هذه الجرائم، ونشر ذلك أمام الرأي العام الفرنسي.¹⁷ وفي أقل من شهر من تلك السنة نشرت جريدة لوموند كذلك اعترافات كل من الجنرال ماسو والجنرال أوساريس. هذا الأخير الذي اعترف بلا ندم بجرائمه في الجزائر، بل ذكر بأنه أبلى بلاء

حسنا، وأدى واجبه وأن ما قام به كان من أجل بلاده. ووثق "أوساريس" تلك الاعترافات في كتاب بعنوان: شهادتي حول التعذيب مصالح خاصة الجزائر 1957-1959.¹⁸

كما أثارت بدورها الحصة التلفزيونية "العدو الحميم" التي أعدها الصحفي "باتريك روتمان" جدلا حول الوسائل التي استعملها الجيش في الجزائر. وتزامنت تلك الفترة مع نشر دار "كاليمار" لأول أطروحة دكتوراه للباحثة "رفائيل برانش"، كانت قد نوقشت في جامعة باريس حول جرائم فرنسا في الجزائر بعنوان: التعذيب والجيش خلال حرب الجزائر 1954-1962 سنة 2001. ذكر "ليوزو ومنصرون" بأن هذه الأطروحة نالت استحسان والتهاني من لجنة التحكيم.¹⁹

ولتبويض صورة الجيش الفرنسي في الجزائر، قام 521 جنرالا فرنسيا عملوا في الجزائر أثناء حرب التحري بإصدار: "كتاب أبيض للجيش الفرنسي في الجزائر" كرد فعل على ما ذكر سابقا، وضحا فيه حقيقة المهام التي اضطلع بتنفيذها الجيش الفرنسي في الجزائر، والمتمثلة في حفظ النظام والحفاظ على الحقوق والحريات. أثارت هذه الأحداث التي تم ذكرها جدلا واسعا في باريس، كما فتحت شهية الإعلام الفرنسي لنشر المزيد من الاعترافات والشهادات حول قضية جرائم فرنسا في الجزائر. أضف إلى ذلك فقد أدت هذه المسألة إلى انقسام في أوساط الرأي العام الفرنسي بين التيار المجد للاستعمار والتيار الذي يجرمه. أما السلطة الباريسية فقد انحازت إلى التيار الأول بهدف كسب المعركة الانتخابية. ولأن أصوات المستوطنين كانت سببا في جلوسه على كرسي إيلزي سنة 2002، أثر الرئيس الفرنسي "جاك شيراك" الورقة التي تمكنه من الحفاظ على تلك المكانة، وبخاصة إذا علمنا بأن المنافسة على ذلك الكرسي كانت بينه وبين اليميني المتطرف "جون ماري لوبان". هذا الأخير الذي لا يتردد في التعبير والإعلان عن مواقفه العنصرية تجاه الجزائر والأهالي، ونبذه ورفضه للمهاجرين الجزائريين في فرنسا، الشيء الذي يجعله محل إعجاب لدى شريحة الأقدام السوداء. وعليه طلب شيراك من وزيره الأول "بيير رافاران" صياغة سياسة لصالح هؤلاء المستوطنين. وفي 5 ديسمبر 2002 دشّن ذات الرئيس في باريس -الدائرة السابعة - نصب تذكاري نقش عليه قائمة بأسماء 23000 جندي إضافي من الأهالي الذين ماتوا من أجل فرنسا بإفريقيا الشمالية. وفي 20 ديسمبر 2002 تم إنشاء مجلس أعلى للمستوطنين في شكل مرسوم موقع من طرف الوزير الأول، يهدف إلى دراسة مطالب المستوطنين وإنجازاتهم فيما وراء البحار.²⁰

كانت هذه اللقطة الأولى من ستة لقطات سماها ليوزو ومنصرون للوصول إلى قانون 23 فيفري 2005. أما اللقطة الثانية فهي تفويض النائب "ميشال ديفنشار" ونواب الأغلبية لاقتراح مشروع قانون يخص المطالب المادية والمعنوية للمستوطنين. وفي سبتمبر 2003 قدم ذلك النائب تقريره بخصوص مشروع القانون إلى الوزير الأول بعنوان: استكمال العمل الجماعي لفرنسا فيما وراء البحار. ثمن من خلاله هذا النائب الانجازات التي قام بها المستوطنون فيما وراء البحار، مطالبا في نفس الوقت بضرورة الاعتراف بالمكانة التي يستحقها هؤلاء في التاريخ، وتعويضهم ماديا ومعنويا، كما يدعو إلى ترقية ثقافة الأقدام السوداء لدى الشباب الفرنسي. كان هذا التقرير هو قاعدة الأساسية لقانون 23 فيفري 2005.

ومن جهة أخرى كثفت جمعيات الأقدام السوداء مساعيها ضد وزارة التربية، واستغلت مناسبة السنة الثقافية للجزائر في فرنسا لتوجه اتهامات ضد وسائل الإعلام التي تقدم حصص وثائقية في تزييف التاريخ -كما تدعي- وخاصة قناة آر تي ART التي تفتح المجال للحوارات والمناقشات، وتدعو الشخصيات التي تشتم وتزيف الحقائق. كل ذلك حسب زعم الأقدام السوداء سيؤثر على الشباب الفرنسي. ولذلك طالبوا بتغيير السياسة التعليمية لوزير التربية السابق.²¹

تماشيا مع رغبات المستوطنين تم تشكيل مجموعة عمل الغرض منها تغيير البرامج والكتب المدرسية وبرامج الأبحاث، لأنها تحرف التاريخ. تتألف تلك المجموعة من اللجنة الوزارية المشتركة للمستوطنين، المجلس الأعلى للمستوطنين، لوبي الأقدام السوداء لدى المفتشية العامة للتربية الوطنية. من جهة أخرى قدم النائب "ديافنشار" تقريرا يحدد تاريخ 5 ديسمبر كتاريخ رسمي لإحياء

ذكرى ضحايا حرب الجزائر. وإلى جانب الضحايا العسكريين تم دمج الضحايا المدنيين خاصة ضحايا شارع إيزلي. وبسرعة قرر مجلس الوزراء في 17 سبتمبر 2003 تثبيت هذا التاريخ، بحيث أعلن 5 ديسمبر يوما وطنيا لذكرى الضحايا الذين ماتوا من أجل فرنسا بإفريقيا الشمالية. تم ترسيم هذا التاريخ في المادة 2 من قانون 23 فيفري 2005.²²

وفيما يخص الأعضاء القدامى للمنظمة العسكرية السرية المهمشين، فقد خصصت لهم منحة تقاعد. كان هذا المطلب محل إلحاح جمعية "أميداد". استنسخ هذا الاقتراح في مشروع الحكومة، ورسم في المادة 13 من قانون 23 فيفري، لتبدأ بعد ذلك فصول إيداع المشروع في البرلمان الفرنسي، بحيث اضطلعت بهذه المهمة وزيرة الحرية "ميشال أليو ماري" التي أودعت باسم الحكومة يوم 10 مارس 2004 مشروع قانون رقم 1499 حول عرفان الأمة، والإسهام الوطني لصالح المستوطنين الفرنسيين. كانت هذه الأخيرة هي اللقطة رقم 3. بعد ذلك انطلقت الدراسة القانونية لمشروع القانون؛ ومن تاريخ جوان 2004 إلى غاية تاريخ 10 فيفري 2005 أثار المشروع عدة نقاشات بين نواب اليسار ونواب اليمين، كما تم تمرير هذا المشروع على لجنة الشؤون الثقافية للبرلمان التي قامت بالقراءة الأولى للمشروع، ليمت تسجيل اللقطة الرابعة من طرف "ليوزو ومنصرون". ثم القراءة الثانية التي كانت على مستوى لجنة الشؤون الاجتماعية بعد التعديلات.²³

هذا وقد ركزت التعديلات حول ضرورة التأكيد كما قال ممثل اتحاد الحكومة بأن فرنسا لم تكن محتلة بل معمرة بفضل جهود ومساعي هؤلاء المستوطنين، ولذلك يجب على الأمة الاعتراف بذلك وتعويضهم. ويجب أن نكتب تاريخنا ونعلمه، ليدرك أطفالنا هذه الحقائق، وتثبيت ذلك في البرامج المدرسية. وأهم النقاط التي مست النص الأساسي هي : 1- حدد 5 ديسمبر كتاريخ لإحياء ذكرى المكافحين الذين ماتوا في سبيل فرنسا بإفريقيا، إلى جانب الضحايا المدنيين. 2- إنشاء مؤسسة ذاكرة حرب الجزائر والكفاح في المغرب وتونس. 3- البرامج المدرسية تعترف بالدور الإيجابي للاحتلال الفرنسي فيما وراء البحار، خاصة بإفريقيا الشمالية. وكانت هذه اللقطة الخامسة. أما اللقطة السادسة والأخيرة فهي اعتراف فرنسا الدور الإيجابي لهؤلاء المستوطنين. وتمت المصادقة على القانون في 10 فيفري 2005. وبما أنه لم يكن هناك أي طعن موجه للمجلس الدستوري، فقد وقعه رئيس الجمهورية الفرنسية "جاك شيراك" في 23 فيفري 2005.²⁴

للإشارة فقد كان المعارض الوحيد على هذا المشروع هو النائب "غي فيشر" الذي عبر عن اندهاشه لهذا التوظيف للمصطلحات الاستعمارية الجديدة والتحريفية في الجمعية الوطنية. كما احتج على التعويضات والمعاشات التي ستمنح لهؤلاء السفاحين على حد تعبيره لأنه يعيد الاعتبار لليمين المتطرف. مع ذلك لم يكن لتدخل هذا النائب أي تأثير على مسار المشروع، كما أنه لم يسجل أي طعن ضد هذا القانون بعد أن صادقت عليه الجمعية الوطنية. ذكر "ليوزو ومنصرون" بأن جاك شيراك على انفراد وصف مصادقة البرلمان الفرنسي على قانون 23 فيفري بالخطأ الفادح. وقد حاول هذان المؤرخان معرفة من المسؤول؟ وأجابا مذكرين بمسؤولية السياسيين - جاك شيراك ووزيره الأول. ثم تعرضا لمسؤولية الأحزاب السياسية في البرلمان، واستعمالا مصطلح الخمول الذي يعني الاستهتار وعدم الجدية في متابعة ذلك، بحيث سجل غيابهم في جلسات التصويت. ثم وجه "ليوزو ومنصرون" التهمة اليسار ووصفاه بالمتآمر بسبب ضعف ردود أفعاله في البرلمان، وتواطئهم مع لوبي الأقدام السوداء، منذ 1973 لصالح زعيمهم الذي يحض بمساندة هذا اللوبي ليصلا إلى نتيجة مفادها أن النواب الذين ساهموا بقوة في المصادقة على القانون هم النواب الذين جاءوا من مناطق تقطنها أكبر جالية مثلة للمستوطنين، مع التنسيق التام بين هؤلاء النواب وحزب اليمين الذي لا يخف حنينه للماضي الاستعماري، لينتصر في النهاية لوبي الأقدام السوداء.²⁵

إن كل ما تم ذكره سابقا يمثل مواقف وردود أفعال مناهضة لقانون 23 فيفري 2005، أجبرت رئيس الجمهورية جاك شيراك على إلغاء المادة الرابعة من القانون، لتبقى المسألة مطروحة حول المادة الثالثة التي تترتب عنها هي الأخرى أخطار تهدد

البحث العلمي بسبب نفوذ اللوبيات التي تحن إلى الجزائر وتأثيرها على السلطة في باريس. والسؤال الذي يطرح نفسه: أين نحن الجزائريون من كل هذا؟ أين الموقف الجزائري الرسمي والشعبي؟ أين موقف المؤرخون والمثقفون؟

جرائم فرنسا بين الجزائريين والفرنسيين

بالرغم من الحملات الدعائية التي قادها تيار الحنين إلى الجزائر والتي تحاول استهداف الجزائر وشرعية ثورتها بسن قانون 23 فيفري الممجد للاستعمار، فإن الحملات المضادة كانت أقوى، بحيث شكلت ترسانة النقد العلمي والأكاديمي التي شنّها جامعيون وأكاديميون ضد قانون تمجيد الاستعمار مطالبين بسحبه، وانتزاع كتابة التاريخ من أيدي السياسيين حاجزا دفع بالسلطة في باريس إلى إلغاء المادة الرابعة الممحدة للاستعمار. وبالإضافة إلى الكتاب الذي تناولناه، أصدر ليوزو كذلك كتاب "العنف، التعذيب والاستعمار من أجل الذاكرة الجماعية". وفيه عبر هذا المؤرخ عن قلقه من خطر ضياع القيم الأخلاقية التي صنعت بمفردها عظمة حضارة فرنسا وجيشها. كما تحدث عن بعض الفرنسيين الذين قرروا الالتزام احتراماً للكائن البشري. وأكد من جانب آخر من الكتاب على وظيفة المؤرخ التي يجب أن تكون تربية وإجتماعية. وأمور وأحداث مهمة تجعل هذا الكتاب جدير بالقراءة.²⁶

إلى جانب كلود ليوزو وجيل منصور، برز المؤرخ وأستاذ العلوم السياسية "أوليفي لوكور غرانمزيون" بمؤلفاته التي فضحت فرنسا من الداخل، بحيث أصدر هذا الباحث مؤلف: الاستعمار الإبادة²⁷ أوضح من خلاله عنصرية الاحتلال الفرنسي وجور قانون الأهالي، وقدم أيضا أدلة تاريخية تحرم الاستعمار الفرنسي، وبالتالي فهو كتاب يفند ويعارض بالحجة قانون تمجيد الاستعمار المؤرخ في 23 فيفري 2005. هذا وقد أثار هذا الكتاب قلقا وهلعا في أوساط الطبقة السياسية الفرنسية لأنه جاء في سياق وشهد شاهد من أهلها. ولذلك فهذا الأستاذ ممنوع من الظهور في القنوات الفرنسية. وكتب ذات الباحث كذلك: "الجمهورية الإمبراطورية في سياسة الدولة العنصرية" كشف فيه ظاهرة الاستمرار والتعنت في مسار الحركة الاستعمارية، وفند الحجج القائلة أن للاستعمار مزايا وللاستغلال فضائل وللاستعباد محاسن من خلال اطلاعه على وثائق ومصادر متنوعة.²⁸ كما برز المؤرخ الفرنسي المعروف "جون لوك إينودي" الذي ألف حوالي 15 كتاب نصفها حول تاريخ ثورة التحرير الجزائرية، خاصة تاريخ القمع الاستعماري ضد الجزائر. لقد واجه هذا المؤرخ صعوبات كبيرة عند إصداره لكتاب حول أحداث 17 أكتوبر 1961. وحتى الروائيين الفرنسيين كان لهم نصيب في هذا الحضور، فهذا "الكسي جيني يفوز بجائزة الغونكور" وهي أرفع الجوائز الأدبية في فرنسا، لأنه فضح في روايته "فن الحرب الفرنسي" (منشورات غاليمار 2011 وتقع في أكثر من ستمائة صفحة)، تاريخ فرنسا الاستعماري، وتحدث عن تلطخ يدي دعاة الفكر الجمهوري الفرنسي بدماء أبناء المستعمرات، وما تظاهاه بالإنسانية والتحضر سوى أكذوبة.²⁹

لقد ساهمت أعمال هؤلاء المؤرخين والمثقفين التي تناولنا القليل منها على سبيل المثال لا الحصر في إيقاظ ضمائر الفرنسيين، حول بشاعة الفعل الاستعماري، ودفعهم للتساؤل حول كيفية وقوع مثل هذه الجرائم في قلب الإمبراطورية الفرنسية وعاصمة الحضارة وحقوق الإنسان.

أما بالنسبة للجانب الجزائري، فلم يولي كل من "ليوزو ومنصور" أهمية كبيرة للموقف الجزائري، فقد وصفه في إطار أصداء هذا القانون في الخارج، وخص الجزائر كأولى الدول، بحيث قال بأن الصحافة تناقلته، وأن رئيس الجمهورية الجزائرية "عبد العزيز بوتفليقة" وصفه في حملته الانتخابية، وبخاصة المادة الرابعة بـ "الاختلال العقلي المندس في الجحودية والتحريرية". وتمثيل الاحتلال الفرنسي بالاحتلال النازي. تحدث "ليوزو ومنصور" كذلك عن الاتهامات التي وجهها البرلمان الجزائري وأحزاب التحالف الرئاسي مثل جبهة التحرير الوطني لهذا القانون.

لم يكن تركيز "ليونزو ومنصرون" على الموقف الجزائري كبيرا، فقد خصه بفقرة صغيرة فقط، وحتى تلك الفقرة نجدها تحمل في طياتها التلميح إلى الاستغلال السياسي والانتخابي للتاريخ، لأنه ذكر بموقف رئيس الجمهورية أثناء الحملة الانتخابية، وأيضا أحزاب التحالف الرئاسي. هل كان سبب عدم الاهتمام هذين المؤرخين يرجع إلى غياب موقف المؤرخين والمثقفين الجزائريين كما كتب الباحث مصطفى ماضي في الصفحة الأولى من الكتاب الذي تناولناه بالدراسة، بحيث ذكر: "لقد توحدت نخبتنا للمرة الأولى بمعريها ومفرنسيها وصمتت بالرغم من القطيعة اللغوية والمرجعية التي تتميز بها منذ الاستقلال..." وتحدث عن الانفعال الكبير الملموس في بعض المقالات الصحفية التي تعلن عن التنديدات والعرائض. لكن الأمر الخطير في رأيه هو غياب الموقف الأنتيلجنسي للمثقفين والباحثين محليا ومغاربيا وعربيا.³⁰

لعل هذا الرأي يتماشى مع ما كتبه الصحفي والباحث سعدي بزيان في مؤلفه "جرائم فرنسا في الجزائر" حول ثقافة النسيان التي سيطرت على الجزائريين في المدة الأخيرة، بدليل أن الجدال والنقاش الحاد في باريس في بداية الألفية الثالثة لم يعد يثير الجزائريين. وذكر "بزيان" كذلك بأن هناك من الوطنيين الجزائريين من شبه جرائم فرنسا خلال حرب التحرير بالجرائم التي خاضها النظام الجزائري في الدولة المستقلة.³² ونقل "بزيان" جواب الجنرال خالد نزار الذي سئل عن أسباب صمت الجزائريين بخصوص ما يجري في باريس، بحيث قال: "إنها قضية فرنسية، فرنسية، ولا تعنينا نحن." ثم تساءل "بزيان" بدوره: أين نصيبنا من الإنتاج؟ أين المراكز التاريخية؟ أين مؤرخونا وما أكثرهم عددا وأقلهم فعلا وفعالية؟ وأنا بدوري أتساءل هل هذه فعلا هي الحقيقة؟

قد يكون "بزيان" ومصطفى ماضي على صواب نوعا ما، لأن ما يفعله الجزائريون لا يعدو أن يكون أكثر من الانفعال تجاه ما تفعله فرنسا، ويعقب ذلك تصريحات وما أكثرها لمجاهدين وصحفيين وسياسيين ومؤرخين، فهذا القيادي في الولاية الرابعة المجاهد لخضر بورقعة يصرح بأن الجزائر جرح عميق في الذاكرة الفرنسية، وأن مطالبة الجزائر فرنسا بالاعتذار إنما هو نابع من ضرورة إنسانية، وأن إلحاح الطرف الجزائري على مطلبه المشروع، ينبغي ألا يتوقف.³³

وعندما قال وزير الداخلية الفرنسي³⁴ "كلود غيان" مؤخرا بأن الرئيس الفرنسي قلب صفحة الاعتذار، رد الأمين العام لمنظمة المجاهدين "السعيد عبادو" بأن الجزائريين لهم خبرة في مراوغات المستعمرين وأن تصريحات "ساركوزي" - سابقة الذكر - كانت ذر للرماد في العيون، وأن الشعب الجزائري قد خبر هذا النوع من مراوغات المستعمرين، وعاشها أيام الاستعمار، لذلك لا يمكن أن نغتر بها. وعندما سئل عن غياب الإرادة السياسية في الجزائر لتجريم فرنسا رد الأمين العام بأن هناك إرادة سياسية حقيقية بالجزائر لدفع فرنسا إلى الاعتراف بجرائمها.³⁵ إن ما ذكره المجاهد "السعيد عبادو" عبارة عن كلام ظل يطرح ويتكرر في خطابات الطبقة السياسية الجزائرية، وحتى لدى مسؤولي الدولة، دون أن يعرف طريقه إلى التحقيق. لقد رفع الرئيس الجزائري مستوى جرائم فرنسا إلى جرائم النازية، وندد بتلك الجرائم في البرلمان الفرنسي، مع ذلك لم يعرف مصير مشروع تجريم الاستعمار الذي بادرت به مجموعة من نواب البرلمان. لقد كان هذا المشروع أول إجراء ملموس أخرجه النواب للضغط على باريس قبل أن يتم إجهاضه.

في هذا الصدد قال المؤرخ "محمد قورصو": "هل بإمكاننا أن نتحدث عن رد فعل جزائري حيال الاستفزات الفرنسية في الوقت الذي طوي ملف قانون تجريم الاستعمار؟ فإذا كان المشروع ناقصا كما سمعنا أو غير مستوف الشروط القانونية، لماذا لم يطلب من أصحابه تصويبه؟ بل لماذا لم تنصب لجنة رسمية للتدقيق في حيثياته القانونية والسياسية". وصرح ذات المؤرخ بأن تخلي السلطات الجزائرية عن سن قانون يجرم الاستعمار الفرنسي سيشجع أحفاد المستعمرين على مواصلة استفزازهم.³⁶ إن ما ذكره "قورصو" يعبر عن موقف منظمة 8 ماي 1945 وهو أمينها العام حاليا الذي حل محل مؤسسها الأول المناضل "بشير بومعزة" الذي كان أول من هاجم جرائم فرنسا في 1945، وجرائمها في 17 أكتوبر 1961. كما كان لمنظمة أبناء الشهداء موقف مشرف، بحيث طالبت برفع القضية أمام المحاكم ضد الجرائم اللاإنسانية التي ارتكبتها الجيش الفرنسي تنفيذا لأوامر السلطة الباريسية.³⁷

ومن جهة الفاعلين التاريخيين، فقد برزت في السنوات الأخيرة محاولات جديدة بالثناء وهي مذكرات جزائريين عايشوا الأحداث ووصفوا جرائم الجيوش الفرنسية على المباشر، ويحتوي أغلبها على الكثير من المعلومات التاريخية التي يستفيد منها المؤرخ. أضف إلى ذلك شهادات بعض المجاهدين والمجاهدات التي أثارت قضية جرائم فرنسا كشهادة المجاهدة لويزة أحرز كما سبق الذكر. وشهادات لمجاهدات جمعتهن المجاهدة الفرنسية "دانيال مين جميلة عمران" في كتابها: نساء في الحرب. وربما نشعر بفخر عندما نعرف بأن شهادة المجاهدة "لويزة إيجيل أحرز" كانت من بين الشهادات التي كانت وراء فتح ملف جرائم فرنسا في الجزائر عندما نشرتها جريدتي **le monde** و **l'humanité**، لكننا نأسف عندما نقرأ على صفحات جرائدنا اليومية ³⁸ تصريحات لمجاهد بحجم "ياسف سعدي" قائد معركة الجزائر يتهم فيها هذه المجاهدة بأن لا علاقة لها بالثورة وأشياء أخرى نستحي من ذكرها، وترد هذه المجاهدة على هذا المجاهد بتصريحات تمنينا أن لا تنشرها جرائدنا. لمصلحة من كل هذا؟ إننا عن طريق نشر مسلسل التراشق بالألفاظ واتهامات متبادلة لمجاهدين لهم قدر كبير من الاحترام داخل الجزائر وخارجها، نزعزع ثقة الصديق قبل العدو. كان حربا بنا كسب تلك الضمائر الحية في باريس الواقعة إلى جانبنا لنؤسس بها لوبي يفصح باستمرار جرائم فرنسا الاستعمارية.

وأمام كل ما سبق ذكره يبقى المؤرخ الجزائري الوحيد المغيب والغائب عن تفسير الأحداث وعن فعل الكتابة حول جرائم فرنسا بصفة خاصة وتاريخ الثورة بصفة عامة، بفعل عدة عوامل منها غياب نسبي للأرشيف والوثائق داخل الجزائر، وغيرها من الأسباب غير المقنعة في نظري، لأنه يجب علينا نحن الجزائريون أن نعترف بأننا مقصرين في حث وطننا وفي حق تاريخنا أيضا.

خاتمة

تشهد فرنسا في الآونة الأخير عودة قوية للأفكار التي تدين التاريخ الفرنسي الاستعماري، لأن الأجيال الجديدة على ما يبدو لم تعد فخورة بإرث فرنسا التاريخية، إذ بالموازاة مع تصاعد خطاب اليمين المتطرف الفرنسي الذي يعادي العرب والمسلمين، ويسعى لفرض نظرية الاستعمار الإيجابي، استقوى في فرنسا حاليا تيار يسعى إلى إعادة مراجعة التاريخ الفرنسي وتنقيته من الزيف أو على الأقل التوقف عن الافتخار بالأكاذيب التي سعت فرنسا إلى تأكيدها طوال عقود، بل تجرأت على تقنينها عبر برلمانها ليخرج قانون **23 فيفري 2005** لممجد الاستعمار والجرائم الفرنسية في الجزائر.

لقد وقف المؤرخون الفرنسيون بضمائر حية ضد هذا القانون، وكان المؤرخان كلود ليوزو وجيل منصور من بين هؤلاء الفرنسيين الذين تحرروا من الذهنية الكولونيالية، بحيث فضحا من خلال كتاب "الاستعمار والقانون والتاريخ" كيفية استغلال فرنسا للتاريخ سياسيا وانتخابيا، وكشفا كذلك لعبة الجذب السياسي التي انتصر فيها لوبي الأقدام السوداء وجمعياته ومنظماتها التي تحن إلى الجزائر. لقد كشف هذا الكتاب بالحجة الدامغة بأن قانون تمجيد الاستعمار هو من إنتاج الأقدام السوداء الذين عاشوا في الجزائر من **1830** إلى غاية **1962** وإخراج السلطة الفرنسية.

وعليه نصل إلى نتيجة مفادها أن لوبي الأقدام السوداء الذي يشكل جماعة ضغط على المسؤولين السياسيين الفرنسيين هو وراء رفض فرنسا الاعتذار للجزائريين.

أما النتيجة التي نراها أهم فهي هذا الجيل الجديد من المؤرخين الفرنسيين الذي يقدم رؤية مغايرة للتاريخ في فرنسا عما كان سائد ، ويؤكدون بأن اعتراف فرنسا بجرائمها هو الشرط المسبق الذي لا غنى عنه للوصول إلى علاقات جيدة بين فرنسا والجزائر. هذه النتيجة تضعنا نحن الجزائريين في حرج من أمرنا لأننا عاجزين عن تجاوز القراءة الفرنسية لأحداث الاحتلال الفرنسي، إننا نعيش حالة من التبعية في ظل عمجزنا عن تناول المواضيع المتعلقة بتاريخنا، إننا نتابع ما ينجزه الفرنسيون رغم أننا نحن من كان عليه أن يكون السباق لكتابته وعدم نسيانه.

لا يزال قانون 23 فيفري ساري المفعول إلى اليوم، ما عدا المادة 4 منه التي ألغيت من طرف رئيس الجمهورية السابق "جاك شيراك"، ولا يزال في فرنسا ذلك اللوبي القوي في الجنوب يحظى بقوة كبيرة ولديه وعاء انتخابي قوي، رغم وجود فرنسيين ومؤرخين ورجال في الحكومة، مستعدون لتحرير بيان سياسي يحمل الاعتذار.

وفي الوقت الذي بدأت في فرنسا الآن اللوبيات المالية والإيديولوجية تلعب لوحدها استعدادا لتوجيه السياسة الفرنسية الهولندية لا نجد ولا لوبي جزائري إلى جانب هؤلاء. لماذا يا ترى؟ الجواب هو: إن فلسفة اللوبي مفقودة في الثقافة السياسية الجزائرية، ومفهوم اللوبي لدينا هو اللوبي الشخصي، أما أن تكون الدولة لوبي، فهذا مازال بعيدا عن تصورات الجزائر. لكن ما الحل؟ هل ننتظر الحل دائما من فرنسا؟

إن الحل يكمن في تقديري في مدى تجندنا علميا وسياسيا، وبالنظر إلى هول جرائم الاستعمار الفرنسي، فإنه لا يمكن تقريب الصورة لأجيال ما بعد الاستقلال إلا بتوظيف جميع المنابر والفضاءات من كتب ومسرح وأفلام، خاصة وأن المادة التاريخية عن جرائم الاستعمار متوافرة وبكثرة بأقلام الضباط الفرنسيين الذين كانوا يتباهون بجرائمهم المرتكبة ضد الشعب الجزائري. وعليه يجب فضح تلك الجرائم المقترفة ضد الجزائريين طيلة 132 سنة. ونعتقد بأن التراث الذي تتمتع به الجزائر في هذا الإطار كفيل بتحقيق هذا الهدف.

الهوامش

- 1- بن يامين ستورا: "تصريحات باجولي أول اعتراف رسمي لفرنسا بجرائمها." جريدة الأحرار، الأربعاء 30 أبريل 2008، عدد 3099. ص 3.
- 2- برنارد باجولي: جرائم 08 ماي وصمة عار في جبين فرنسا الاستعمارية، الشروق اليومي، الاثنين 28 أبريل 2008، العدد 2287. ص 07.
- 3- السعيد عبادو: لا نحمل أبناء الحركة وزر آبائهم... الخبر اليومي، الاثنين 10 أكتوبر 2011، العدد 6501، ص 07.
- 4- أوليفي لوكور غروندي ميزون: "هناك استغلال سياسي وانتخابي للتاريخ من قبل الرئيس ساركوزي". الخبر اليومي، 10 نوفمبر 2009. ص 25.
- 5- إيدوي بلينال: 80 بالمائة ممن حرروا فرنسا أجنب. الخبر اليومي، الأحد 02 أكتوبر 2011. ص 9.

- 6- كلود ليوزو، جيل منصورون: الاستعمار والقانون والتاريخ. ترجمة: بشير بولفراق، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007. ص 07.
- 7- كلود ليوزو، جيل منصورون: مرجع سابق، ص 53.
- 8- Le Monde , 25 mars 2005
- 9- libération, 13 decembre 2005
- 10- كلود ليوزو، جيل منصورون: المرجع السابق، ص 97.
- 11- المرجع نفسه: ص 84-85.
- 12- نفسه، ص 92.
- 13- كلود ليوزو، جيل منصورون: المرجع السابق، ص 33.
- 14- نفسه، ص 34.
- 15- نفسه، ص 38.
- 16- نشرت أعمال هذا الملتقى سنة 1993 بتقديم من "بيير ريو جون" والمركز الوطني للوثائق البيداغوجية بعنوان: حرب الجزائر في منظومة التعليم بفرنسا والجزائر. أنظر: كلود ليوزو وجيل منصورون، المرجع السابق، ص: 40.
- 17- أطلقت هذه الشخصيات على اسمها "لجنة 12" لأنها تتكون من اثني عشرة شخصية سياسية وفكرية ونضالية وأسماءهم كالتالي: هنري علاق - جوزيت أودان - نيكول دريفوس - جيزال حليمي - سيمون دوبولاردير - بيير فيدال ناكي - غابلان بيش - مادلين روبريو - لوران شفاتر - جان بيير فيرنو - نوال فافير لي - جيرمين تيون. تنتمي هذه الشخصيات إلى التيار اليساري الفرنسي، كما أنها تبنت مواقف واضحة من السياسة الفرنسية في الجزائر أثناء وبعد الحرب التحريرية. للمزيد من المعلومات أنظر: سعدي بزيان: جرائم فرنسا في الجزائر. ص 125-126-127.
- 18- الجنرال أوساريس: شهادتي حول التعذيب مصالح خاصة: الجزائر 1957-1959. ترجمة: مصطفى فرحات، دار المعرفة، الجزائر، 2004. ص 6.
- 19- كلود ليوزو وجيل منصورون: المرجع السابق، ص 45. وكذلك سعدي بزيان، المرجع السابق، ص 11.
- 20- نفسه، ص 47.
- 21- نفسه، ص 48.
- 22- نفسه، ص 58.
- 23- نفسه، ص 47.
- 24- كلود ليوزو وجيل منصورون، المرجع السابق، ص: 61.
- 25- نفسه، ص 65.
- 26- كلود ليوزو: العنف، والتعذيب والاستعمار. ترجمة: الصادق عماري وآخرون، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007. ص 7، 155.
- 27- أوليفي لوكور غرانمزيون: الاستعمار الإبادة. ترجمة: نورة بوزيدة، دار الوند للكتاب، الجزائر، 2007.
- 28- أوليفي لوكور غرانمزيون: الجمهورية الإمبراطورية في سياسة الدولة الاستعمارية. ترجمة: مسعود حاج مسعود، دار القصة للنشر، الجزائر، 2009. ص 5.
- le monde , 05 novembre 2011. P 7-29
- 30- كلود ليوزو وجيل منصورون، المرجع السابق، ص: 7.
- 31- سعدي بزيان: جرائم فرنسا في الجزائر. دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2005. ص 09.
- 32- سعدي بزيان: مرجع سابق، ص 9.
- 33- لخضر بورقعة: "الجزائر جرح عميق في الذاكرة الفرنسية". الشروق اليومي، الثلاثاء 4 ديسمبر 2007، العدد 2165، ص 6.
- 34- قال وزير الداخلية الفرنسي "كلود غيان" في تركيا في 6 أكتوبر 2011 بأن الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" تلفظ بكلام قوي بخصوص استعمار الجزائر أثناء زيارته للجزائر نهاية 2007.

- 35- السعيد عبادو: لا نحمل أبناء الحركة...الخبر اليومي، الاثنين 10 أكتوبر 2011. ص 7.
- 36- محمد قورصو: "هل طويت صفحة الاعتذار..." الخبر اليومي، السبت 15 أكتوبر 2011. ص 2.
- 37- سعيد بزيان : مرجع سابق، ص 99.
- 38- أنظر: ياسف سعدي: لدي 50 دليلا تحطم إيغيل أحريز في ثانية. الشروق اليومي، الأحد 16 أكتوبر 2011، العدد 1 3446، ص 1. وأنظر كذلك: لويذة إيغيل أحريز: ياسف سعدي استغل وضعه السياسي وقرأه الفاحش ليتهمني ويتهجم على شرفي... الشروق اليومي، الثلاثاء 1 نوفمبر 2011، العدد 3462، ص 4.